تحقيق

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

كنعان وجباعي يطالبان الحكومة باستردادها هل لا تزال موازنة 2025 صالحة؟

بعد انتخاب رئيس الجمهورية العماد جوزف عون وتشكيل الحكومة ونيلها الثقة، ينتظر اللبنانيون ترجمة العناوين التي حددها الرئيس عون في خطاب القسم وتضمنها البيان الوزاري للحكومة. ثمة سؤال مهم حول الواقع المالي والاقتصادي، وكذلك حول مصير موازنة العام 2025 التي سبق ان اقرتها الحكومة السابقة واحالتها على مجلس النواب ضمن المهلة الدستورية

على الرغم من ذلك، لم تدرجها لجنة المال والموازنة في جدول اعمالها ولم تبدأ بدراستها، على خلفية انها لم تعد صالحة وفقا للارقام الواردة فيها.

كذلك هناك الكثير من المواقف المطالبة باسترداد المشروع من الحكومة، اذ سبق واعلن وزير المال السابق يوسف خليل ان اقرار مشروع موازنة العام 2025 بمرسوم بعدما تم الالتزام بالمهل المحددة وفقا للاصول بات ضرورة ملحة، مشيرا الى ان "الصرف على القاعدة الاثنتي عشرية يلزم المالية العامة بسقف قانون موازنة 2024 والبالغ 308 تريليون ليرة لبنانية اي 3.6 مليارات دولار، فيما احتياجات العام 2025 مقدرة بـ445 تريليون ليرة لبنانية ما يوازي 5 مليارات دولار، مما يحتم الحاجة الى اصدار سلفات خزينة لسد الحاجات الاضافية.

"الامن العام" ناقشت هذا الامر مع رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان، والخبير الاقتصادي الدكتور محمود جباعي.

كنعان: ننتظر استرداد المشروع

■ من موقعك كرئيس للجنة المال والموازنة، سبق وحذرت اكثر من مرة من طريقة ادارة المالية العامة للدولة، ماذا تطلب وتتوقع من العهد والحكومة الجديدة في هذا المجال؟

□ تنفيذ القوانين التي يقرها مجلس النواب وعدم وضعها في الادراج والسير الجدي في الإصلاح البنيوي، من خلال اعادة هيكلة القطاع العام والمكننة الشاملة له، مع اعادة هيكلة القطاع المصرفي وحفظ حقوق المودعين كافة. في هذا السياق، التوصيات الـ41 التي اصدرتها لجنة المال والموازنة نتيجة دراسة مشاريع قوانين الموازنة منذ العام 2010، كفيلة بتشكيل خارطة طريق لذلك. لا يمكن ابراء ذمة الحكومات المتعاقبة من دون تقديم الحسابات المالية النهائية العائدة الى السنوات من 1993 ولغاية 2024 ضمنا الى المجلس النيابي ليصار الى درسها ومناقشتها واقرارها قبل التصديق على موازنة العام 2026، لاسيما بعدما تبين عدم صحة الحسابات التي قدمت سابقا بدليل اقرارها مع التحفظ من جهة، والجهل بمصير اكثر من 27 مليار دولار من جهة ثانية. وهو ما تبين نتيجة تدقيق وزارة المال لحسابات الفترة الممتدة من العام 1997 ولغاية العام 2017 ضمنا، بناء على طلب لجنة المال والموازنة منذ العام 2010، بمتابعة حثيثة من قبلها طيلة فترة اجرائه.

■ ماذا عن موازنة العام 2025 التي سبق واحيلت على مجلس النواب، وكيف يجب التعامل معها ؟

□ ننتظر من الحكومة استرداد المشروع واجراء التعديلات اللازمة عليه، اذ لا يجوز، لا بل من المخالف لمنطق الدولة ولأي مبدأ دستوري او مالي الزام عهد جديد بموازنة وهمية كهذه. هذا ما طالبت به منذ تشرين الاول 2024 الحكومة السابقة، انطلاقا من ان اعداد مشروع الموازنة تم قبل العدوان الاسرائيلي على لبنان وما رافقه من تداعيات اقتصادية ومالية واجتماعية، تجعل من نفقات المشروع وايراداته وهمية. فهو لم يتضمن ايا من المساعدات او الانفاق المتعلق بمعالجة ذيول الحرب على كل المستويات، لاسيما الاقتصادية والصحية والاجتماعية. اضافة الى استحالة درس المشروع ومناقشته في حينه في ظل الحرب، وشل المجلس النيابي، وعدم انعقاد لجانه، اضافة الى انقسام الكتل حول امكان التشريع في ظل الفراغ الرئاسي وحكومة غير مكتملة الشرعية. كانت وجهات النظر متطابقة في هذا الاطار مع هيئات المجتمع الدولي خلال اجتماع عقدته مع ممثلين عنه في 20 تشرين الاول 2024، في الاسكوا، بدعوة من صندوق النقد الدولي. كما ان الهيئات الاقتصادية، وفي بيان مشترك بعد اجتماعي معها في 14 تشرين الاول 2024، شددت على ضرورة استرداد مشروع موازنة 2025 لأن تداعيات الحرب قد تخطته.

■ ما هي المخارج المتاحة قانونيا لتسيير شؤون الدولة ماليا في انتظار تشكيل حكومة واعداد موازنة جديدة؟

□ الحلول الدستورية والقانونية متاحة، اذ يمكن الى حينه الصرف على اساس القاعدة الاثنتي عشرية وفقا لموازنة 2024 التي اقرها مجلس النواب في كانون الثاني 2024.

■ هل تعتقد ان الامكانات المتوافرة لدى الدولة تكفي لاعداد موازنة متوازنة وحقيقية وكيف يمكن ذلك؟

□ الرجوع الى توصيات لجنة المال

رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان.

> **لا يمكن ابراء ذمة الحكومات المتعاقبة من دون تقديم الحسابات المالية**

والموازنة كفيلة بايضاح خارطة الطريق لذلك. قد يكون من الايجابي ان وزير المال ياسين جابر كان عضوا فاعلا في اللجنة على مدى سنوات، وواكب عملها الرقابي وتوصياتها الإصلاحية، علما اننا جاهزون للتعاون.

جباعي: نحن امام مأزق

■ هل تعتقدون ان موازنة 2025 التي احالتها الحكومة على مجلس النواب لا تزال صالحة، وهل من المفيد اصدارها بمرسوم كما يطالب البعض؟

□ نحن امام مأزق في ما يتعلق بموازنة 2025 لأنه كان المفروض ان يكون لدينا احد الحلين قبل تشكيل الحكومة الجديدة، الحل الاول هو ان تقوم لجنة المال والموازنة بمناقشة هذه الموازنة واجراء التعديلات الاساسية عليها قبل رفعها الى الهيئة العامة لمجلس النواب للتصويت عليها، وهذا الامر لم يحصل لأسباب عدة منها الحرب، اما الحل الثاني ان تقوم حكومة الرئيس ميقاتي باستردادها وتعديلها لانها ليست كافية ولا تستطيع ان تسد حاجات البلد لان نفقاتها ستكون اعلى مما هو موجود وايراداتها ستكون اقل بنسبة تتراوح بين 30 الى 40% كإيرادات، وكذلك النفقات تزيد بين 30 الى 40% بسبب الحرب والمساعدات وغيرها. هذا الامر يحتاج الى نقاش، خاصة واننا نعلم بأن الدولة تحصل الجزء الاكبر منها من خلال الشركات والمؤسسات التي دمر جزء كبير منها نتيجة الحرب ولم يعد لديها ◄

◄ القدرة على دفع هذه الايرادات وبالتالي كان يجب ان تسترد الموازنة، خصوصا واننا تجاوزنا مهلة 31 كانون الثاني واصبحنا امام وضع غير سليم. نأمل ان تسترد من الحكومة من اجل القيام بالنقاش الاساسي المطلوب، ولو ان هذا الامر سيجعلنا نصرف على القاعدة الاثنتي عشرية لفترة معينة حتى يكون لدينا موازنة منطقية يسير على اساسها البلد.

■ كخبير اقتصادي، كيف يمكن اعداد موازنة جديدة ووفق اي معايير لتسيير شؤون الدولة والمالية العامة؟

□ اكرر ان المطلوب استرداد الموازنة لاعادة مناقشتها، لكني اتمنى ان يكون هناك تغيير في اصول الموازنات ككل لاسيما من الحكومة الجديدة، لأن الموازنات كانت تعد على اساس انها افضل الممكن خلال الازمة التي حصلت. لا يجب ان ننسى اننا ذاهبون على اعادة الاعمار، وهذا يعني اننا في حاجة الى موازنة فيها نفقات استثمارية خصوصا على البنى التحتية، مما يساعد الدولة في تحصيل ارباح اضافية. هذا امر اساسي يتطلب ان تتماشى الموازنة مع اعادة الاعمار، وايضا يجب ان تكون الموازنة تمتلك رؤية واضحة لمعالجة موضوع التهرب الجمركي وضبطه لأن هذا الامر وحده يؤمّن اكثر من مليار دولار سنويا في حال ضبطه، والتدقيق ايضا في التهرب الضريبي والحدود. هذه امور اساسية يجب ان يكون هناك رؤية واضحة من اجل مساعدة الدولة، ورفع مستوى الموازنة. فالموازنات التي كانت موجودة خلال الازمة كنا نسميها موازنات الممكن وخصوصا آخر موازنتين، لكن اليوم هناك فرصا من خلال اعادة الاعمار، يجب استغلالها من اجل اعداد موازنات طبيعية وافضل مما كانت عليه.

الخبير الاقتصادي الدكتور محمود جباعي.

لوضع خطة ورؤية اقتصادية ومالية ورد اموال المودعين

الموازنة هي الرؤية المستقبلية، ويجب ان يكون لديها توازن في نفقاتها لكي تكون ليست فقط تشغيلية وانما استثمارية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن ويؤثر ايجابا لناحية ايجاد فرص اقتصادية في المرحلة المقبلة.

■ ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة جديدة على الصعيد المالي والاقتصادي؟

□ العهد الجديد هو امل للبنانيين جميعا، وعندما نتحدث عن العهد فهذا يعني فترة ست سنوات يمكن خلالها ان نشهد تحسنا في الاوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والامنية والسياسية، لاسيما بعدما فرح اللبنانيون بوصول العماد جوزف عون كشخصية متوازنة تحظى بهذا الاجماع الوطني والقدرات الجيدة في ادارة البلاد. لقد نجح كثيرا في ادارة الجيش خصوصا بعد الازمة، وبقي الجيش درع الوطن والحامي للجميع، مما يعطي شعورا ايجابيا لدى اللبنانيين، مع وجود دعم دولي وعربي لانتخابه. كخبير اقتصادي، لا احب التنظير وسأحاول تقديم افكار واقتراحات، فالحكومة الجديدة لديها فترة سنة تقريبا واعتقد انها ستبدأ باصلاحات لها علاقة بقانون الانتخاب وبعض الاصلاحات القضائية وتسيير الأمور المرتبطة بتنفيذ القرار 1701 وترتيبات وقف اطلاق النار، وبعض الاسس المتعلقة بإعادة الاعمار. المطلوب من هذه الحكومة ان تضع الخطة المستدامة لبقية حكومات العهد، واعتقد ان هذا ما سيعمل عليه الفريق المحيط برئيس الجمهورية. كما اعتقد انه في الشق

المالي والاقتصادي، يجب التركيز على اعادة الاعمار من خلال انشاء صندوق خاص باعادة الاعمار، وان تكون الدولة هي المسؤولة عن هذه العملية، على ان يمول هذا الصندوق من مساعدات ودعم عربي ودولي من خلال مؤتمرات خارجية. على الدولة ان تشرف مع لجان خارجية على اعادة الاعمار من اجل ارساء الشفافية والثقة المشتركة والمتبادلة بين الطرفين، لاسيما اننا نتحدث عن خسائر قد تصل الى اكثر من 10 مليارات دولار اضافة الى خسائر اقتصادية قد تتجاوز 5 مليارات دولار، لذا فان انشاء الصندوق امر اساسي وضروري. كذلك على الحكومة وضع خطة ورؤية اقتصادية ومالية، من ضمنها اعادة هيكلة القطاع المصرفي ورد اموال المودعين بشكل علمي ومنطقي كأولوية للمرحلة المقبلة، على ان يتم ذلك بالتنسيق بين الدولة والمصرف المركزي والمصارف وخبراء ماليين واقتصاديين والمودعين، من خلال لجنة متكاملة لدراسة هذا الملف ووضعه على السكة الصحيحة. هذا سيساعد في حل ازمة المودعين، على ان تكون هناك اعادة هيكلة للقطاع العام عبر الغاء الوظائف التي لا يستفيد منها البلد وليست منتجة، ورفع اي غطاء سياسي عنها للتخفيف عن الموازنة. هذا امر مهم كونه يساعد في الدرجة الاولى في تحسين رواتب الاخرين، كما يعطي الفرصة لاعادة تنظيم هذا القطاع وتحسين انتاجيته ليدر على الخزينة ارقاما عالية، علما ان القطاع العام ليس مفلسا بل هو منهوب، وفي حاجة الى اعطاء فرصة للشراكة مع القطاع الخاص على ان تبقى الدولة هي المراقبة له. هذا الامر من شأنه ان يجعل هذا القطاع يدر مردودا عاليا على الخزينة، ويؤدي تاليا الى تحسين الرواتب وادخال اموال الى الخزينة وتحسين الاستثمارات في البلد مما يحسن النمو الاقتصادي. كذلك المطلوب معالجة مشكلة الاقتصاد غير الشرعي، فلبنان اليوم مدرج في اللائحة الرمادية ومهدد باللائحة السوداء، واذا تم القضاء على الاقتصاد غير الشرعي حتى لو كانت البداية تدريجية من خلال الاتصالات والكهرباء وموضوع الانترنت غير الشرعي، فنحن في حاجة الى حل سريع لهذا الامر. الانترنت غير الشرعي يحرم الدولة من مئات ملايين الدولارات سنويا، فاذا تم منح رخص لشركات تدفع ايرادات ورسوم للدولة وتم تحسين عملها وزيادة فرص العمل لديها، سيساعد الدولة في تحسين ايراداتها وسيحسن الخدمة بشكل كبير للمواطنين اللبنانيين والمشتركين. فالانترنت هو اساس الحياة الاقتصادية، وعندما يتحسن يعطي فرصة لبقية القطاعات لكي تتحرك بشكل افضل. هناك ايضا موضوع الكهرباء، فنحن في حاجة الى هيئة ناظمة وشراكة بين القطاعين العام والخاص والى تفعيل الكهرباء الشرعية عبر الدولة، وهذا امر مهم لأنه سيدر على الدولة ارباحا تتجاوز المليار دولار سنويا وفق دراسة كنت اعددتها في هذا المجال. اخيرا، علينا ان لا ننسى عملية مكافحة كل اشكال تبييض الاموال بالتعاون بين المصرف المركزي والقضاء.